

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المحلية

- د. غلاب صليحة

أستاذ محاضر

جامعة 08 ماي 1945 – قلمة-

- د. عين سوية ليليا

أستاذ محاضر

جامعة محمد الشريف مساعديّة- سوق أهراس-

ملخص: إن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التنمية الاقتصادية نابع من دورها في خلق فرص عمل جديدة ومساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية، الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تحظى بمكانة بارزة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء بتوفير الإمكانيات اللازمة لتنمية هذا النوع من المؤسسات وتطويره، وتهتم هذه المداخلات بتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المحلية، وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المقال. الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المحلية.

Résumé

L'importance des petites et moyennes entreprises (PME) dans le soutien du développement économique découle de leur rôle dans la création de nouvelles opportunités d'emploi et leur contribution à la valeur ajoutée, ce qui donne à ces entreprises une position capitale dans les économies des pays développés ainsi que les pays en voie de développement, en fournissant les ressources nécessaires au développement de ce type d'entreprises.

Cette étude analyse la réalité des petites et moyennes entreprises en Algérie et leur rôle dans la réalisation du développement local, qui sera abordé dans le cadre de cet article.

Mots-clés: petites et moyennes entreprises, développement local.

مقدمة:

لا شك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا مهما وحيويا في التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال ما تقدمه من مساهمة من جهة في الناتج المحلي الإجمالي، ومن جهة ثانية المساهمة بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار، أضف إلى ذلك كونها تمثل وعاء رئيسيا لاستقطاب العمالة، فكما هو معلوم تشكل هذه المؤسسات أكثر من 90% من إجمالي المؤسسات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ تشير الإحصائيات في بعض دول الوطن العربي إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 10 عمال تمثل 95% في مصر و42% في تونس و50% في المغرب.¹

وبالنسبة للجزائر وانسجاما مع توجه سياستها الاقتصادية نحو التنوع الاقتصادي وإدراكا منها بأهمية الدور المرتقب لهذه المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني قامت الحكومة بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا القطب الاستثماري الجديد بإقامة مثل هذه المؤسسات نظرا لما يمكن أن تؤديه مستقبلا في تحقيق تنمية محلية وبالتالي تحقيق تنمية شاملة، وذلك إذا ما حظيت بالعناية الكافية.

الإشكالية:

لقد أدركت معظم الدول النامية والمنظمات الدولية في الآونة الأخيرة أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محاربة البطالة والفقر واستغلال الموارد المحلية، حيث تؤدي هذه المؤسسات دورا هاما في التنمية المحلية لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها على الانتشار والتوطن في جميع أقاليم الدولة، مما يساعد على انتشار الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهذا يؤدي بدوره إلى نمو متوازن وإزالة الفوارق الجهوية، ولقد أشارت الكثير من الدراسات وخاصة تلك التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية إلى أن تدعيم هذه المؤسسات من شأنه أن يخلق تنمية محلية ذاتية تعتمد على الموارد والطاقات المحلية، و عليه فإن هذه المداخلة تهدف إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

➤ ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية؟

التساؤلات الفرعية:

- ✓ ما هو تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ✓ ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ✓ ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية ؟
- ✓ ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بالجزائر؟

¹ أحمد فاروق غنيم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كملتكن وكمستخدمين لحقوق المؤلف، المركز الدولي للمشروعات الخاصة، 2005.

أهداف البحث وأهميته: يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أصبحت تحتل مكانة هامة ودورا بارزا في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إضافة إلى تحقيقها لتنمية محلية تعتمد على الموارد والطاقات المحلية.

ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بالتطرق إلى العناصر التالية:

المحور الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن تحديد تعريف واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر أمر في غاية الصعوبة نظرا لعدم وجود اتفاق حول تعريف موحد ودقيق لها، غير أن هناك عدة اجتهادات تعتمد على عدد من المعايير المختلفة نذكر منها:

- معيار عدد العمال وهو أكثر المعايير استخداما وانتشارا في العالم بسبب سهولة تقديره.

- معيار رأس المال المستثمر، ورقم الأعمال.

- معيار حجم الإنتاج والمبيعات.

- معيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة.

- معيار حجم الأسواق التي يتعامل فيها المشروع.

ومهما كان المعيار المعتمد للتعريف فهو يختلف من مؤسسة لأخرى ومن دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى أيضا، يضاف إلى ذلك بعض التعاريف التي اعتمدت على المزج بين معيارين أو أكثر، ويبقى إن كل دولة وفقا لمستواها الاقتصادي والأهداف المراد تحقيقها وحجم الموارد المالية اعتمدت تعريفا مناسباً لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة.

ولهذا سنحاول تقديم بعض التعاريف الدولية، ثم نقوم بإدراج التعريف المعتمد في الجزائر.

- تعريف الاتحاد الأوروبي: حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996، من طرف الاتحاد ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس: عدد المستخدمين، رقم الأعمال أو الميزانية السنوية ودرجة استقلالية المؤسسة، حيث عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي¹:

- المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء.

- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجيرا، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.

- المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدورة العامة العشرون، جوان 2002، ص.6.

- تعريف منظمة العمل الدولية ILO: تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة بأنها: " وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج وتوزع سلعا وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في الدول النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها قد يستأجر عمالا أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأس مال ثابت صغير جدا وتستخدم كفاءات ذات مستوى منخفض، وعادة ما تكون مداخلها غير منتظمة وتوفر فرص عمل غير مستقرة وتدخل ضمن القطاع غير الرسمي، وهي غير مسجلة ولا تتوافر عنها بيانات في الإحصاءات الرسمية"¹.
- ومما يلاحظ على هذا التعريف أنه قد اعتمد على المعايير التالية لتمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
- مؤسسات فردية يملكها ويديرها شخص واحد لحسابه.
- تعمل في المناطق الحضرية فقط، مع أنها تتواجد أيضا في المناطق الريفية.
- رأسمالها صغير جدا ولم يحدد حدا أقصى له وتستخدم كفاءات ضعيفة.
- الدخل فيها غير منتظم وتوفر فرص عمل محدودة، وهو غير صحيح على الإطلاق.
- تدخل في إطار القطاع غير الرسمي وهذا لا ينطبق على جميعها.
- الوكالة الأمريكية للتنمية الخارجية USAID: " المؤسسة الصغيرة جدا هي التي يعمل بها أقل من 10 عمال إلى جانب مجموعة من المعايير الأخرى مثل رأس المال والمبيعات"².
- تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إدراكا منها بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع قطاع التنمية، وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا مفصلا رسميا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في 12 / 12 / 2001، حيث أعطى المشرع تعريفا يضع حدا للفراغ القانوني الحاصل، والجدل القائم حول هذا الموضوع، هنا ينبغي التذكير بأن الجزائر قد تبنت ميثاق بولوني « La charte de Bologne » في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000³، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء وقد تضمن القانون التوجيهي التعريف التالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: " تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما مانت طبيعتها القانونية

¹ محمد عبد الحليم عمر، مداخله بعنوان: " التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية "، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف، 25 - 28 ماي 2003، ص.2.

² علوني عمار، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية "، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، 2010، ص.172.

³ محمد بوهزة وآخرون، مداخله بعنوان: " تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - حالة المشروعات المحلية سطيف -"، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف، 25 - 28 ماي 2003، ص.4.

بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات والتي تشغل من 1 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية¹.

بالإضافة إلى التعريف السابق تضمن القانون التعاريف المفصلة التالية:

- المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار.
- المؤسسة الصغيرة وهي التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.
- المؤسسة المصغرة وهي التي تشغل ما بين 01 إلى 09 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دج، ويمكن تلخيص هذه التعاريف في الجدول التالي:

جدول رقم (1): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف القانوني

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
متوسطة	من 50 إلى 250	من 02 إلى 200 مليون دج	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر: الطيب داودي، 2011، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية: الواقع والمعوقات - حالة الجزائر. "، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، ص.65.

2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أصبحت فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور الاقتصادي والاجتماعي وقدرتها على تحقيق الثروة ومناصب الشغل أمرا معروفا في الدول المتقدمة، ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإننا سنتعرض لدور وأهمية هذه المؤسسات من خلال تلخيصها في النقاط التالية:

- توفير فرص العمالة: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف سواء في الاقتصاديات النامية أو المتقدمة على حد سواء²، حيث أن الأزمات المالية والاقتصادية المتتالية التي

¹ الجريدة الرسمية ، القانون رقم 01 / 18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، 2001، ص.26.

² صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التصنيع و التنمية، دار النهضة العربية، (دون مكان النشر)، 1993، ص.24.

عرفها العالم منذ النصف الثاني من القرن الماضي أدت إلى انهيار وإفلاس العديد من الشركات العملاقة التي قذفت بآلاف العمال إلى البطالة، لذا تم تبني إستراتيجية خاصة بتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من خاصية تجعلها قادرة على خلق وظائف جديدة، وبالتالي التحكم في معدلات البطالة.¹

- **الرفع من مستوى الصادرات:** تحتل الصادرات والتصدير أهمية خاصة في الفكر الاقتصادي، ولقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن النمو السريع للصادرات من السلع والخدمات والتكنولوجيا يعجل بالنمو الاقتصادي، كما أثبتت العديد من المعطيات أن الدول التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإستراتيجية حققت الكثير من وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسات أخرى²، ولقد نجحت الكثير من الدول النامية في تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير مما ساعدها على إعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاتها.

- **تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة:** إن القاعدة الرئيسية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبرى وذلك من خلال التعاقد، بحيث تلجأ هذه الأخيرة إلى هذا النوع من التكامل نظرا لقدرة المؤسسات الصغيرة على الإنتاج بتكلفة أقل، هذا بالإضافة إلى أنها تلجأ إلى التعاقد مع المؤسسات الكبرى لأجل تقديم خدماتها أو إنتاج مستلزمات مكمل للمنتج الأساسي من أجل ضمان تسويق منتجاتها في ظل ضيق السوق.

- **تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة هامة في الاستفادة من الموارد المتاحة وذلك من خلال زيادة إنتاجيتها لصالح المجتمع من جهة، وتحسين جودة السلع والخدمات من جهة أخرى، وهذا نتيجة المنافسة فيما بينها أو بينها وبين المؤسسات الكبيرة.

- **المساهمة في جذب المدخرات:** إن قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على جذب المدخرات واستثمارها يجعلها أكثر انسجاما مع وضعية البلدان النامية، وبالتالي تشكل إحدى القنوات الهامة لاجتذاب هذه المدخرات وتحويلها إلى استثمار منتج بدلا من تبذيرها في أوجه إنفاق تخدم التنمية.

- **توطين السكان والتقليل من الهجرة الريفية:** إن تدعيم الجماعات المحلية بمؤسسات إنتاجية زراعية أو صناعية صغيرة من شأنه أن يخلق فرص عمل ويرفع من مستوى معيشة السكان ويساعد على نشر الوعي بالعمل الحر، وبالتالي يقلل من هجرة اليد العاملة المحلية فتتحول المجموعة المحلية من طاردة إلى جاذبة.

3- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

¹ سفيق الأشقر، المؤتمر العربي الأول للمقاولة الصناعية، الجزائر، 12-15 سبتمبر 2006، ص.6.

² فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص.48.

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحولات جذرية ترافقت مع التحولات الاقتصادية التي عاشتها الجزائر بدءاً من مرحلة الاقتصاد الموجه القائم على التوجه الاشتراكي إلى غاية دخول الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق.

هذا الإدراك بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية جاء نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عرفت الجزائر مع نهاية الثمانينات والتي عجلت بتبني إصلاحات اقتصادية والتحول من اقتصاد موجه إداري إلى اقتصاد السوق.

يعود التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخصوصيات التي تتميز بها هذه الأخيرة، فسهولة إنشائها وحجمها الصغير يجعلها أكثر مرونة وسهلة التسيير، مما يمكنها من أداء وظائفها، ويمكن تلخيص أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمتها في التشغيل على سبيل المثال حيث يؤدي خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها إلى زيادة في خلق مناصب شغل جديدة وبذلك الحد من مشكل البطالة، وفي الجزائر وحسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS، فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2009 بلغ 570838 مؤسسة تشغل 1649784 عامل، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النوع خلال السداسي الأول لسنة 2009

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات خلال السداسي الأول لسنة 2009	النسبة %	عدد العمال	النسبة %
المؤسسات الخاصة	408155	71,50	1274465	77,25
المؤسسات العمومية	598	0,10	51149	3,10
نشاطات الصناعات التقليدية	162085	28,39	324170	19,65
المجموع	570838	100	1649784	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، السداسي الأول لسنة 2009، نشرية المعلومات، الإحصائية رقم 15، ص ص 9-11.

تمثل المؤسسات الخاصة الصادرة في العدد 408155 مؤسسة لسنة 2009 بنسبة تقدر بـ 71,50% من مجموع المؤسسات، وتشغل 1274465 شخصا بنسبة تقدر بـ 77,25% من مجموع عدد العمال في

القطاع، فهيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تختلف عن نظيرتها في الدول المتقدمة، وهي تسيطر على جل القطاعات الاقتصادية¹.

وبذلك تشكل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات الجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق، وذلك رغم العديد من العراقيل والصعوبات التي تعترضها.

المحور الثاني: مفهوم التنمية المحلية

إذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية فإن الجهود الذاتية من خلال المنتخبين المحليين والمشاركة للمواطنين لا تقل أهمية عن ذلك، لذا فالتعاريف التي قدمت للتنمية المحلية تمزج بين تعاريف الهيئات والمنظمات وتعارف الاقتصاديين والاجتماعيين والهيئات الدولية، حيث عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها "العمليات التي يمكنها توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة"،² كما عرفها José Arocena بأنها "تجنيد السكان لأجل تحسين المحيط الذي يعيشون فيه مع توفير قنوات دعم تنمي عمل الفاعلين المحليين وتظافر جهودهم لخدمة المجتمع الأصلي".³ فعرفت كذلك التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية المحلية أو ما ممثلة في (الدولة)، للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية، والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة⁴

ويعرفها محي الدين صابر بأنها: "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وان يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا"⁵

وهناك من يرى بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا

¹ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات، الإحصائية رقم 15، السداسي الأول لسنة 2009، ص 9-11.

² Pierre Noel Denieul, Introduction aux théories et quelques pratiques du développement local et territorial, B.I.T , GENERE, 2005,p.05.

³ Pierre Noel Denieul, op.cit.,p.06.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي والتنمية المحلية , الدار الجامعية , الإسكندرية 2001,ص 13.

⁵ كمال التابعي، تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، القاهرة، دار المعارف، 1993، ص 23

تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة¹.

وعليه اعتبرت التنمية المحلية إستراتيجية لتنمية المجتمعات المحلية، هذه الإستراتيجية يجب أن تعتمد على مجموعة قواعد نذكر منها:²

- أهداف محددة وفقا للإمكانيات المتاحة.

- التعاون والتكامل بين كل الفاعلين المحليين.

- تهيئة مناخ مناسب يسمح باستغلال القدرات المحلية.

وعند التطرق إلى التنمية المحلية فإنه لا يفوتنا التعرج إلى التنمية المستدامة التي تعتبر أحد الركائز الأساسية في مجال ترسيخ التنمية المحلية، ممثلة في تقوية القدرات والإمكانيات المادية والبشرية ودعمها مما يتماشى وتطورها من حيث التميز والإبداع والاستمرارية. وبالتالي فالتنمية المحلية لا تنفصل في مضمونها عن التنمية الشاملة، فالكثير من الباحثين يرون إن العلاقة بين عمليات التنمية بجميع مستوياتها، هي علاقة عضوية تؤثر وتتأثر ببعضها البعض بل أنها لا يمكن أن تتحقق بالتركيز على الكل وحده فهي تتناول كل مكونات ذلك الكل بكافة جوانبه.³ إن هذا التكامل بين التنمية الشاملة والمحلية جعل مفهوم التنمية المحلية يعكس الخصائص والأبعاد الأساسية للتنمية الشاملة، ولكن على المستوى الجزئي أي Micro ونعني بها الوحدات المحلية، ومن ثم يمكن القول أن التنمية المحلية هي " مجموع العمليات والأنشطة التي تهدف إلى تطوير المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية"⁴.

خصائص التنمية المحلية

تتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص، وهي :

- تعتبر التنمية المحلية عملية شاملة؛ إذ إنها تشمل كافة مكونات المجتمع، ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصره.
- تساهم في تطوير المجتمع؛ إذ إنها تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات، والخطط التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية، والتعليمية في المجتمع.

¹-رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، 2002، ص 19.

² Paul Prevoste, le développement local : contexte et définition cahier de recherche IREC 01/ 2003,p.17.

³ مصطفى محمد شديد، دور الصندوق الاجتماعي في التنمية المحلية، رسالة مقدمة للحصول على درجة العضوية في العلوم الادارية، أكاديمية السادات، القاهرة، 2002، ص.01.

⁴ ابراهيم عبد الرحمن رجب، مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، 1998، ص.28.

- تهدف التنمية المحلية إلى الاستفادة من كافة الموارد؛ إذ إنها تسعى إلى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع، وتحول جزءاً منها ليصبح من أجزاء التجارة المحلية، والخارجية ليعود بالفائدة على المجتمع كاملاً.
- تسعى لتوفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد، من وسائل نقل، ومؤسسات تعليمية، وقطاعات عامة، وغيرها.

وظائف التنمية المحلية

- توجد مجموعة من الوظائف تقوم بها التنمية المحلية، ومنها:
- التعاون مع القطاعات الفعالة في المجتمع المحلي، والذي يساهم في دعم مكونات التنمية المحلية، وتزويدها بالوسائل الأولية للمحافظة على استمرارية نمو المجتمع.
- استحداث مجموعة من النظم الاجتماعية، والتي تعمل على تحليل طبيعة حياة عينة من الأفراد في المجتمع المحلي، والتعرف على كيفية تفاعلهم مع كافة الظروف المحيطة بهم، من أجل تقييم أوضاعهم داخل المجتمع.
- التقليل من المركزية، فتهتم التنمية المحلية على تفعيل دور البلديات، ومؤسسات المجتمع المحلي في النهوض بالتنمية المحلية، والحرص على تطبيق كافة الوظائف المرتبطة بها.
- تفعيل دور المشاركة الشعبية؛ إذ إن دور المواطنين داخل المجتمع المحلي لا يعتمد فقط على القيام بالوظائف، والمهن بل على التفاعل الشعبي.

أبعاد التنمية المحلية

(1) البعد الاقتصادي:

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي إقتصادياً، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الإقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي ولهذا نجد أن المنطقة تحدد مميزات مسبقاً تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة بالإضافة إل ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع المحلي الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الإقتصادي عن طريق توفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدة المحلية من الطرقات والمستشفيات والمدارس..إلخ، هذه الهياكل القاعدية التي تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك المجتمع وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال لاستثمار هذه المنطقة.

(2) البعد الاجتماعي:

يركز البعد الاجتماعي لتنمية المحلية على أن الفرد يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الإهتمام بالعدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية ولهذا نجد أن التركيز على البعد الاجتماعي في التنمية أمر ضروري لأن توفير حياة اجتماعية متطورة من شأنها أن تدمج كل الطاقات المجتمع لتطوير الثروة و زيادتها، و عليه نجد أن تسخير التنمية المحلية خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمعا متطورا ناميا و تتمثل هذه الأبعاد الاجتماعية في التعليم، الصحة، الأمن، السكن...إلخ.

(3) البعد البيئي:

يركز البعد البيئي للتنمية أي مجتمع محلي على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك و الاستنزاف أما حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، و على هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الإستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الإنتاج البيئة و استنزاف المياه و قطع الغابات و انجراف التربة.

المحور الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المحلية

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية:

إن الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعل منها أداة لتحقيق أهداف تنمية واجتماعية هامة يمكن الإشارة إلى بعض منها كالآتي:

- سهولة انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعل التصنيع قريبا من اكبر عدد من السكان، وبالتالي تقليل الفوارق بين الحضر والريف أو القطاع التقليدي والمعاصر لتفادي الازدواجية في القطاعات الاقتصادية للبلد الواحد.

- انتشار المؤسسات ص و م يؤدي إلى استغلال الموارد المتاحة محليا.

فالكثير من التجارب في العالم تبين مدى مساهمة المؤسسات ص و م في التنمية المحلية نذكر منها مثلا الصين التي ومنذ سنوات تسعى إلى تشجيع المؤسسة الصغيرة في الريف لتوطين السكان واستغلال الموارد المتاحة، كما قامت الكثير من دول جنوب شرق آسيا بتدعيم المؤسسات الصغيرة في المناطق الريفية والمدن المتوسطة لتوطين السكان ولدعم الصناعات الريفية، مما أدى إلى تضاعف مداخل سكان المناطق¹، هذا بالإضافة إلى المجمعات الصناعية التي عرفت الكثير من الدول مثل silicon valley في الولايات المتحدة، Arezzo بإيطاليا، Nuremberg في ألمانيا، Valence في إسبانيا و Gnosjo في

¹ G. Lecointre, la PME l'entreprise de l'avenir, ed Gualino, Paris, 2006, pp.85-88.

السويد، هذه المجموعات المكونة من شبكة المؤسسات ص و م جعلت من الأماكن المتواجدة بها أقطابا اقتصادية تجاوزت المقدرة الاقتصادية للكثير من الدول في العالم.¹

2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بالجزائر: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة التنمية المحلية في معظم دول العالم لما تتميز به من مرونة وتأقلم مع مختلف الأوضاع الاقتصادية، ولمعرفة مدى مساهمة هذه المؤسسات في تنمية المجموعات المحلية بالجزائر نتناول مايلي:

أ- دور المؤسسات الصغيرة في استغلال الموارد المحلية: إن التنمية المحلية تعتمد بالدرجة الأولى على استغلال الموارد المحلية وتثمينها وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية. إن الجماعات المحلية وفي مختلف مناطق الجزائر تزرع بموارد هامة لم يتم استغلالها إلى يومنا هذا، فقد بلغت الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة في سنة 2008 حوالي 25028 مليون دولار بعدما كانت في سنة 2006 حوالي 14369 مليون دولار أي بنمو قدره 74 %، والجدول الموالي يوضح نسبة اعتماد الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الواردات من المواد الأولية.

جدول رقم (3): نسبة اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية على الواردات من مدخلات الإنتاج (2007)

طبيعة المواد	المستوردة	المحلية
الحليب ومشتقاته	83,6 %	16,4 %
الحبوب ومشتقاتها	74 %	26 %
المشروبات الغازية والعصائر	80 %	20 %
النسيج	57 %	43 %
الخشب ومشتقاته	91 %	9 %
الورق والمواد المكتبية	98 %	2 %

المصدر: علوني عمار، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية "، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، 2010، ص.189.

يتبين من الجدول أن المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تعتمد وبشكل كبير في إنتاجها على المواد الأولية المستوردة وصلت إلى حد 90 %، على الرغم من أن الكثير من هذه المواد مثل الحليب والخشب والحبوب متوفرة محليا يبقى فقط استغلالها عن طريق تشجيع المستثمرين في هذه المجالات.

¹ Les petites et moyennes entreprises, Rapport de synthèse, OCDE, 2000, p.03.

ب- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: لقد وصل عدد العاملين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2008 إلى حوالي 1504209 عامل، هذا على المستوى الوطني أما على المستوى المحلي فإن تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الحضرية الكبرى جعل فعاليتها من حيث خلق وظائف جديدة على مستوى الجماعات المحلية ضعيف جدا مقارنة بمعدلات البطالة التي تعرفها هذه الجماعات¹. وتتيح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من فرص العمل وتستقطب العمالة ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين. والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بتكلفة خلق فرص العمل بالصناعات الكبرى، وهذا ما يخفف من العبء على ميزانيات الدول.

وقد أشارت دراسات الجدوى لهذا النوع من المؤسسات إلى انخفاض تكلفة فرص العمل في هذه الصناعات مما يعني قدرة تلك المؤسسات على إتاحة فرص عمل أكثر من غيرها. كما أنها تستخدم فنونا إنتاجية أكثر تكثيفا للعمل ومن هنا تتميز بارتفاع نسبة العمل إلى رأس المال. كما أنها لا تحتاج إلا إلى تدريب بسيط وسريع للعامل العادي².

ج- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توطین السكان: إن استقرار السكان تحكمه العديد من العوامل أهمها توفر مناصب العمل والخدمات العمومية الضرورية، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في توطین السكان واستقرارهم والتقليل من الهجرة نحو المناطق الحضرية الكبرى.

إن عدم الاهتمام بالتنمية المحلية في السنوات الماضية وسياسة التصنيع كانا السبب في هجرة ريفية كبيرة، مما صعب من إدارة المدن وتوفير الحاجيات الأساسية والخدمات العامة.

د- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة الفقر: لقد عرفت الجماعات المحلية في مختلف مناطق الوطن ارتفاعا كبيرا للبطالة، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر في فترة الإصلاحات الاقتصادية والتعديل الهيكلي، واقتداء بتجارب الكثير من الدول في معالجة الفقر تم استحداث التمويل المصغر في الجزائر، الهدف منه تمويل مشروعات مصغرة موجهة لعددي الدخل مثل العمل بالبيت، النشاطات الصغيرة الحجم والخدمات، وحسب إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ حجم القروض غير المعوضة لصالح الفقراء منذ إنشاء هذا الجهاز حوالي 694,2 مليون دج، استفاد منها 25550 بطل، حققت هذه المشاريع الصغيرة 38325 منصب عمل منهم 5203 نساء.

¹Rapport CNES, Evolution des dispositifs d'emploi, 2002, pp.1-4.

² نهى إبراهيم خليل إبراهيم، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص. 28.

لكن سياسة القرض المصغر مازالت بعيدة عن الهدف الذي وجدت من أجله وهو معالجة آثار فترة التسعينات على الجانب الاجتماعي وخاصة الفقر، وهو ما أشارت إليه العديد من التقارير.

هـ- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من ثروة الجماعات المحلية: إن مؤشر ثروة الجماعات المحلية المتكون من مداخيل البلديات من الضرائب والرسوم وأملاكها العقارية تتحكم فيه العديد من العوامل من أهمها مستوى النشاط الاقتصادي، هذا النشاط يتميز بالضعف في غالبية بلديات الوطن¹. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحقيق التنمية الإقليمية حيث تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، باعتبار أن المؤسسات الصغيرة خاصة الصناعات التقليدية والحرف تتسم بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما تتميز به من ندرة على التوطن والانتشار الجغرافي يمكن أن تلعب دورا كبيرا في التنمية الإقليمية وجعلها تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها. فهي تتطلب القليل من البنية الأساسية وخاصة الصناعات التقليدية منها، وهي قادرة على تصريف منتجاتها في الأسواق الصغيرة المتجاورة ومتطلباتها حتى تكون عادة محدودة، فضلا عن أنها قادرة على الاستفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى ومن الضروري أن نؤكد على أن دور المؤسسات الصغيرة في التنمية يجب أن يحدد في الإطار العام لدور القطاع الصناعي في التنمية وليس في معزل عنه².

و- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تطوير التكنولوجيا وتنمية المواهب والإبداعات:

تحقق المؤسسات الصغيرة عدد من الابتكارات والإبداعات وذلك بترسيخ الخبرات الفنية من خلال الممارسة الطويلة للعاملين بها ويؤدي الإبداع إلى إتقان كفاءة الاختراع ويساهم بذلك في التقدم التكنولوجي، حيث تساعد على مد السوق بالكوادر الغنية التي تشكل رأس المال البشري.

3- الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية:

إلى جانب الأهمية والدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في إحداث تنمية اقتصادية مستقلة، لا يقف عند هذا الحد لكن الهدف من المؤسسات الصغيرة هو تحقيق التنمية الشاملة، حيث تنتشر هذه المؤسسات في أرجاء البلاد، هذا ما يمكنها من التأثير في سلوك الأفراد وتفكيرهم

¹ علوني عمار، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية "، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، 2010، ص ص 190-192.

² فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 75.

وعاداتهم، واستغلال الوقت الضائع الذي ينجم عنه آفات اجتماعية سيئة. ومنه تتضح أهمية الصناعات الصغيرة اجتماعيا من خلال ما يلي:

أ- تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني:

تعد هذه المؤسسات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين.

ب- التخفيف من المشكلات الاجتماعية¹:

ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات في مناصب الشغل سواء صاحب المؤسسة أو لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا وبذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس، إن المؤسسات الصغيرة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة والتهميش، والفراغ وما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة عن طريق منحهم مناصب عمل قادرة تؤمن لهم الاستقرار النفسي والمادي.

ج- رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي:

إن نسبة الإناث في المؤسسات الصغيرة للصناعات التقليدية والحرف مرتفعة لأنها تتطلب عمالة نسائية، وهذا ما يساعد على استغلال طاقاتهم والاستفادة من أوقات فراغهم وزيادة دخلهم ورفع مستوى معيشتهم، ويدعم مشاركتهم في النشاط الاقتصادي.

د- تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال:

تعمل المؤسسات الصغيرة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد وأهمها الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل وذلك في الحرف والتي يتوارثها الأجيال حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم التي تلقى إليه منذ مراحل الطفولة وحتى تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة والتي تعمل في النسق الواحد والمؤسسات الصغيرة خاصة الحرفية أو التقليدية والبيئة يمكن أن تدعم هذا النسق الأسري المتكامل ويمكن أن تحقق ذلك على مستوى الأقاليم المختلفة حيث تنتشر هذه المؤسسات فيتكون بذلك النسق الاجتماعي المتكامل في أداء الأعمال الصغيرة على مستوى المجتمع كله.

¹ - فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مرجع سابق، ص ص. 75-76.

هـ- إشباع رغبات واحتياجات الأفراد¹: إن المؤسسات الصغيرة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن ذاتهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي وتحقيق القوة والسلطة.

خاتمة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر النسيج الاقتصادي الذي أصبح كمحرك لعجلة التنمية في الاقتصاد الوطني لأي دولة من دول العالم، بعد أن كان الاعتقاد السائد أن المؤسسات الكبرى هي التي تمكن من تحقيق التنمية. وبالنظر لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر، فهذه الأخيرة تتجه نحو تركيز الاهتمام بدرجة كبيرة على ضرورة النهوض بالمحليات، وبالتالي العمل على دفع وتشجيع الاستثمار في المحليات، ودفع عجلة التنمية المحلية إلى الأمام، وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية وخلق مناصب العمل، كونها تمثل العمق الاستراتيجي للمؤسسات الكبيرة، فإذا كانت التنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية تؤدي إلى التغلب على مظاهر التخلف وتمكن الفرد من التفاعل مع بيئته والتحكم فيها إلى الحد ما. فإن ثمة حاجة إلى توسيع أهداف التنمية بحيث لا تقتصر على النمو السريع للنتاج القومي الإجمالي وإنما تشمل خلق فرص عمل واستئصال الفقر وتحسين توزيع الدخل والوفاء بالاحتياجات الأساسية، وتحقيق التنمية الاجتماعية والمالية حيث أن الجزائر كغيرها من الدول النامية تهدف إلى تحقيق تنمية محلية عن طريق تطوير تشكيلة من الأنشطة الاقتصادية إلى جانب قطاع المحروقات من أجل تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني وتأهيله للمنافسة الدولية حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسيج الاقتصادي التي تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية. ولذلك فقد اكتسبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ودورها الفعال في تحقيق التنمية، حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المحلية، وبالنظر إلى هذه النتائج يمكن تقديم بعض الاقتراحات:

- تعظيم الدور الذي يمكن أن تقوم به البنوك المتخصصة في تمويل الاستثمار في المحليات بدلا من الاعتماد فقط على الوكالات التنموية .
- تحفيز وتشجيع المرأة على الاستثمار في مجالات لها الكفاءة فيها.
- ضرورة الاستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العالمية في التعامل مع القروض.
- زيادة تمويل الاستثمار في المشروعات التي تعمل على تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- مساهمة استثمارات الوكالة في الإنعاش الاقتصادي وبالتالي في تمويل التنمية المحلية.

¹ رابع خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، إيتراك، مصر، 2008، ص. 54.

- نظرا للمنافسة الشديدة للمنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية فعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الاعتماد على التجديد والابتكار وإدخال التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية والتحكم في السعر والجودة؛
- لإعطاء دور حيوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني يجب إعداد إستراتيجية واضحة مبنية على أساس من الواقعية من أجل تمكينها من ممارسة نشاطها في أحسن الظروف.
- دعوة البنك المركزي إلى تبني تنشيط دور البنوك الوطنية وأنشطة ضمان مخاطر الإقراض الصغير، وتشجيع إنشاء بنوك متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة وتدريب المصرفيين على هذا النوع من الإقراض، وإصدار نشرات تعريفية ودراسات متخصصة في هذا المجال، والاهتمام بالدعم المالي للابتكار وكذلك تخفيض كلفة الإقراض.
- إدماج الشباب المؤهل في عالم الشغل والاستثمار.